معهد السياسة والمجتمع | POLITICS & SOCIETY Institute

يوليو 2024
تقدير موقف

انتخابات البرلمان الأوروبي والبرلمانين الفرنسي والبريطاني -قراءة في النتائج والتباينات-

بلال المضايلة

معهـد السياســة والمجتمــع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها
يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحولات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل
هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمباديء الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة و متغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.

تاريخ الإصدار: يوليو 2024

www.politicsociety.org Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

ملخّص تنفيذي

- جرت في أوروبا في يونيو/حزيران ويوليو/تموز من هذا العام 3 انتخابات تشريعية: البرلمان الأوروبي، مجلس العموم البريطاني، والجمعية العامة الفرنسية.

- بخلاف التوقعات، وبخلاف الرأي "المسبق" الذي لا يزال يتبناه بعض المحللين، فإن نتائج الانتخابات الثلاث لا تظهر تحقيق اليمين الشعبوي/المتطرف لاختراق سياسي جديد، لا بل مُني بانتكاسة متوقعة في المملكة المتّحدة وأخرى غير متوقعة في فرنسا.

- بالنسبة للانتخابات الفرنسية، أظهرت دعوة الرئيس ماكرون المفاجئة لانتخابات تشريعية صحّة رهانه على حثّ المترددّين والرافضين لليمين الشعبوي للمشاركة في الانتخابات، لذلك جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية مخالفة للنتائج التي أفرزتها انتخابات الاتحاد الأوروبي عن فرنسا.

- من أجل قراءة أكثر حصافة للتفاعلات السياسية المجتمعية الأوروبية، لا بدّ من ضبط بعض المصطلحات، كالشعبوية التي يُخلط بينها وبين التطرّف.

- تجادل هذه الورقة في الفرضية التي ترى أن الاتجاه نحو اليمين الشعبوي هو اتجاه لا يمكن عكسه، وأن الاختراقة الحالية لهذا التيار وصلت مستوىً يتيح له التحكّم في مقاليد القرارات وتوجيه دفّة صناعة القرار نحو أهدافه.

- وفي ظل مشهد معقّد تتدفق فيه المتغيرات والآراء، ينبغي إعطاء الاعتبار لمذهب السيولة عند قراءة الحالة الأوروبية الراهنة التي تواجه فيها وحدة الهوية الأوروبية تحدّيات قد تتفاقم في حال إعادة انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة.

مقدمة

شهدت أوروبا في يونيو/حزيران ويوليو/تموز من هذا العام حراكًا انتخابيًّا مزدوجًا من حيث انتخابات البرلمان الأوروبي والانتخابات التشريعية في دولتين رئيسيتين هما المملكة المتحدة وفرنسا. وبقدر ما أكّدت انتخابات البرلمان الأوروبي توجّه الناخب الأوروبي يمينًا، إلا أن الانتخابات في الدولتين المذكورتين جاءت نتائجها معاكسة؛ ففي بريطانيا التي قاد فيها اليمين بشقّيه المحافظ والشعبوي أول حملة ناجحة لانسحاب دولته من الاتحاد الاوروبي، عاقب الناخب البريطاني حزبَ المحافظين الحاكم منذ 14 عامًا مانحًا منافسه العمالي تفوقًا كاسرًا " Supermajority " لم يحققه منذ ثلاثينات القرن الماضي (1) .

ولم تخالف هذه النتائج التوقّعات، على عكس انتخابات الجمعية العامة التشريعية في فرنسا التي جاءت نتائج جولتها الثانية مغايرة لاستطلاعات الرأي -وقد يكون هنالك مساحة تحليل أخرى تبحث في الظروف التي تضعف من دقّة استطلاعات الرأي في الديمقراطيات، فتلك مسألة أخرى - ففي الوقت الذي كان فيه الحديث عمّا إذا كان التجمع الوطني -يمين شعبوي- سيظفر إما بأغلبية نسبية تعطيه اليد العليا في مفاوضات تشكيل الحكومة، أو بأغلبية مطلقة تتيح له التحكّم المنفرد في تشكيل الحكومة؛ أقرّت صناديق الاقتراع فوز الجبهة الشعبية الجديدة -مكوّنة من مختلف الطيف اليساري- في المرتبة الأولى، وحلول التكتل الرئاسي المستند على حزب النهضة ثانية، متقدمًا على التجمع الوطني.

يقدّم تقدير الموقف التالي قراءة موجزة في الانتخابات الثلاث التي جرت مؤخراً في أوروبا (البرلمان الأوروبي، العموم البريطاني والجمعية العامة الفرنسية) ويجادل في صوابية الفرضية التي ترى أن الاتجاه نحو اليمين الشعبوي هو اتجاه لا يمكن عكسه، وأن الاختراقة الحالية لهذا التيار وصلت مستوىً يتيح له التحكّم في مقاليد القرارات وتوجيه دفّة صناعة القرار نحو أهدافه، حيث ترى هذه الورقة أن حيوية ديناميكيات التفاعلات المجتمعية السياسية في أوروبا أكبر من أن يحسم تيار ما سيطرته عليها.

1 The British Election. "Labour's landslide victory will turn politics on its head". The Economist. Accessed July 10, 2024 from https://www.economist.com/britain/2024/07/05/labours-landslide-victory-will-turn-politics-on-its-head

ضبط المصطلحات: ما هو اليمين الشعبوي؟

أشبعت الأدبيات مفهوم الشعبوية تنظيراً وتحليلًا، ومع ذلك ما يزال -أي المفهوم- ملتبس يفتقد إلى الإجماع النظري، فتارةً يلتصق باليمين وتارةً باليسار، وتارةً يُقيّم كحالة سياسية وتارةً أخرى كحالة مجتمعية. ونجح Gidron and Bonikowski (2013) في توفير تعريف نظري وعملي جامع، من خلال افتراضه كنموذج "Paradigm" ثلاثي الاضلاع: الشعبوية كأيديولوجيا، الشعبوية كخطاب سياسي، والشعبوية كاستراتيجية سياسية (2) .

أيديولوجيًا، يرى الباحثان أن الشعبوية ليست ناضجة لتكون مستقلّة بذاتها، بل هي وسيط بحاجة للالتصاق بحاضن أيديولوجي آخر -كاليسار مثلًا- وما يجعل منها أيدولوجيا بصورة أساسية استنادها على صورة صراعية تجاه الآخر. وبالنسبة لخطابها فهو إقصائي تحريضي، أما استراتيجيتها فتقوم على تجنيد قاعدة شعبية مختارة استنادًا على أيديولوجيتها وخطابها.

لا نهدف هنا إلى توفير قراءة نظرية للمفهوم، ولكن من الضرورة بمكان تسليط الضوء على ملامحه الرئيسية لأنه يُزج به من قبل وسائل الإعلام وبعض المحللين في غير سياقه عند التطرّق للشأن الأوروبي، وبطريقة تقود أحيانًا إلى الالتباس.
وما يدلل على هذا الالتباس عدم التفريق بين اليمين الشعبوي واليمين المتطرف، فكثير من التغطيات الإعلامية لا تفرق بين الشعبوية والتطرف، وتنظر إلى المصطلحين على أنهما بديلين ومترادفين وفي ذلك خلط للمفاهيم. إذ تحاول الشعبوية في هذه المرحلة أن تتصرف كطرف عقلاني سياسي انسجامًا مع مسؤولياتها المنبثقة من تزايد حجمها السياسي، والتفت حزب التجمع الوطني الفرنسي لذلك مخضعًا نفسه لمراجعة ذاتية قلّصت من حدة خطابه وهجومه على "الآخر" ومن هذا المنطلق، طردت كتلة الهوية والديمقراطية " Democracy Identity "-يمين شعبوي في البرلمان الأوروبي- حزبَ البديل (AFD) الألماني لتبني بعض أعضائه مواقف متطرفة. كما تؤكد القوى الشعبوية سلميتها والتزامها بإحداث التغيير الجذري عبر السبل والوسائل التي كفلها الدستور، رافضةً المقارنة بينها وبين القوى المصنّفة تحت خانة الفاشية الجديدة أو النازية الجديدة مثلًا.

2 Gidron, N. & Bonikowski, B. Varieties of Populism: Literature Review and Research Agenda, in Weatherhead Working Paper Series, No. 13-0004 ; 2013.

بطبيعة الحال، لم ترقَ التحولات التي تعتري الشعبوية إلى إفقادها حدتها الخطابية واستراتيجيتها التعبوية، فهي تناور بين المظهر السياسي الملتزم بقواعد السلم المجتمعي من جهة، والحفاظ على صورتها في أذهان جمهورها من جهة أخرى. وهو ما يدفعنا لافتراض تبلور شعبوية "مخففة" أو شعبوية جديدة Neo-populism في المرحلة القادمة في حال استمرار المراجعات الذاتية وتثبيت البنية الشعبوية لذاتها كجسم سياسي مستقر لا ناشئ.

انتخابات البرلمان الأوروبي: لا جديد في خارطة السيطرة السياسية

لم تسفر نتائج اقتراع البرلمان الأوروبي عن مفاجآت في توزيع الثقل الانتخابي للقوى الرئيسية، فلم يحدث اختراق جديد لكتلة اليمين الشعبوي و/أو المتطرف، مع الإشارة إلى تسجيل هذه الكتلة مكاسب إضافية في 3 دول رئيسية: فرنسا (31% من مجمل التصويت الوطني)، إيطاليا (29%) وألمانيا (16%). وهذه المكاسب لم تمنع حزب الشعب الأوروبي -يمين وسط- من الحفاظ على موقعه كأكبر كتلة برلمانية إذ حقق 189 مقعد مقارنةً بـ 176 في انتخابات 2019. (3)

يظهر الجدول أدناه أن التحالف البرلماني الرئيسي في 2019 ما يزال هو المسيطر (EPP + S&D +التجديد) بواقع 400 مقعد من أصل 720، مما لا يرجّح حصول تغيير جذري في عملية صناعة القرار التشريعي في المنظمة الأوروبية. ولكن أكّدت النتائج انزياح الناخب الأوروبي يمينًا؛ إذ خسرت الكتل اليسارية الرئيسية والليبرالية ما مجموعه 47 مقعدًا مقارنةً بانتخابات عام 2019، مع الإشارة إلى أن نتائج الانتخابات التشريعية في بريطانيا وفرنسا خالفت نتائج الانتخابات الأوروبية، حيث لم ينزاح الناخب المحلي يمينًا.

وغلب على معظم التقديرات التي سبقت جولات الانتخابات الحالية في أوروبا -باستثناء بريطانيا- افتراض تحقيق اليمين الشعبوي مكاسب إضافية جوهرية، بعد أزمتين حادتين (كوفيد-19 والتدخل الروسي في أوكرانيا) تعرّضت لها البيئة الأوروبية على الصعد الرئيسية الثلاث: الاقتصاد والسياسة والمجتمع. ذلك أن الشعبوية بشكل عام توظّف الأزمات "Crises -Politics"وفشل النخبة في التعامل معها لزيادة رصيدها السياسي، إذ صعدت الشعبوية في موجة العقد الماضي بنسختها اليمينية على أرضيّة موجات اللجوء، وبنسختها اليسارية على أنقاض الأزمة المالية العالمية 2008.

3 Sara hobolt. "The 2024 European Parliament elections". UK in a Changing Europe Think Tank. Accessed july 12, 2024 from https://ukandeu.ac.uk/about-us/about-overview/

نتائج أهم الكتل السياسية في انتخابات البرلمان الأوروبي 2019، 2024[4]

الكتلة/ العام	2019	2024	التغيّـر
حزب الشعب الأوروبي EPP - يمين الوسط	176	188	12+
التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين S&D – يسار الوسط	139	136	3-
المحافظون والإصلاحيون ECR – شعبوي	69	78	9+
تجديد أوروبا - ليبرالي	102	76	26-
الهوية والديمقراطية ID – شعبوي	49	58	9+
الخضر - يسار	71	53	18-

4 2024 European Election Results. Reuters. Accessed July 10, 2024 from https://results.elections.europa.eu/en/index.html

ولربّما يرجع عدم تحقيق الشعبوية مكاسب إضافية بعد أزمتي كوفيد-19 وأوكرانيا إلى سببين رئيسين؛ أولًا، وعلى النقيض من أزمات سابقة، لم تكن القوى الشعبوية على هامش المجال السياسي وإنما أضحت فاعل رئيسي سواء في السلطة التنفيذية أو في المعارضة عبر السلطة التشريعية، أي أنها أصبحت جزءًا من الطبقة السياسية، مما حدّ من قدرتها على الطعن بأهلية النخبة السياسية المسيّرة للشؤون العامة، فهي نسبيًا أصبحت شريكة في العملية السياسية. كما أن صعودها السياسي وضعها أمام اختبار إثبات القدرة على تنفيذ تعهداتها السياسية والأيديولوجية، ومن الواضح أن لا أثر جدّي لها في معالجة التحديات والأزمات الراهنة، فأضعف ذلك مصداقية خطابها وقوّض من قدرتها على المناورة والتشكيك بالنخبة فيما يمكن تصنيفه على أنه "إلقاء اللوم - Blaming Game".

ثانيًا، مؤخرًا أصبحت الأحزاب الرئيسية "Main-Stream Parties" هي ذاتها تمارس شيئًا من الأساليب الشعبوية من حيث الخطاب والتجنيد السياسي.

صدمة ماكرون والتصويت الاحتجاجي البريطاني

بعد الإعلان عن نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي، وعلى خلفية تحقيق حزب التجمع الوطني ضعف ما حقّقه حزب الرئيس الفرنسي ماكرون، فاجأت الرئاسة الفرنسية المراقبين بالدعوة إلى انتخابات مبكّرة فيما

يبدو للوهلة الأولى أنه قرار متسرّع محسوم النتائج، فالتجربة العمليّة في السياقات الانتخابية تستدعي مباعدة الفترة الزمنية قبل الانتخابات القادمة لإعطاء الفرصة لإجراء تعديلات تؤثر في المزاج العام. وفي ظلّ عدم وجود إلزام قانوني أو سياسي يستدعي إجراء انتخابات تشريعية محليّة بعد الانتخابات على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن قرار ماكرون يستدعي التحليل أكثر من تحليل نتائج الانتخابات نفسها.

من الصعب الجزم بالمبرّرات الحقيقيّة التي دفعت الرئيس الفرنسي لمغامرة الدعوة إلى انتخابات مبكّرة، وربما لعبت خلفيّته البنكية دورًا في تحفيزه للرهان على سيناريو قليل الاحتمال لكن كبير التأثير إن حصل،

وبالفعل نجح رهانه القائم على "فزّاعة اليمين الشعبوي" ، حيث أدّت الانتخابات المبكرة إلى استفزاز كل مؤيديه المترددين وكل الرافضين لليمين الشعبوي للمشاركة في الانتخابات، لتجنّب سيناريو مشابه لانتخابات البرلمان الأوروبي التي حقّق فيها حزب التجمع الوطني ضعف ما حققه حزب النهضة الرئاسي. وبالفعل نجح رهان ماكرون في تخويف الفرنسيين من سيطرة شعبوية غير مسبوقة.

مقدار تغير حصة أكبر 3 كتل في الجمعية العامة الفرنسية [5]

الكتلة	المقاعد	التغيّر
الجبهة الشعبية الجديدة – يسار	188	+57
النهضة – يمين الوسط	161	-76
التجمع الوطني – يمين شعبوي	142	+53

يظهر الجدول أعلاه عدم تحقيق أي كتلة لأغلبية (يبلغ عدد أعضاء الجمعية الوطنية 577 عضواً) تمكّنها من تشكيل حكومة، الأمر الذي يتطلب البحث عن توافقات، وهي ليست بالمسألة السهلة، فمثلاً يوجد توجهات يسارية متطرفة لدى بعض مكونات الجبهة الشعبية الجديدة، وهي ترفض المشاركة مع الوسط - حزب النهضة- دون تنازلات أو تسويات ما.

وفي الواقع يعد "اللاحسم الانتخابي" معضلة مستجدة في النظم الديمقراطية التي اعتادت تناوب الحكم بين كتلتين أو ثلاث؛ فنظراً لصعود قوى سياسية جديدة اختلّ التوازن الذي كان قائماً، وهذا يُفترض أن يكون خللاً طبيعيًّا في النظام الديمقراطي لو كان ثمة عقل جمعي تتشارك مكوناته المبادئَ الرئيسية تجاه القضايا الجوهريّة.

5 France legislative election 2024. Politico. Accessed July 10,2024 from https://www.politico.eu/europe-poll-of-polls/france/

أما بالنسبة لبريطانيا، فقراءة المشهد الانتخابي أقل تعقيدًا، فكما كان متوقعًا حقق حزب العمال أغلبية مطلقة مفسحًا المجال لحزب المحافظين الحاكم منذ 14 عام لترتيب بيته الداخلية وإجراء مراجعات جذرية قد تفضي إلى تعديلات أساسية في أسلوب واستراتيجيات الحزب.

وليس بالضرورة أن يندرج التصويت لحزب العمال على أنه تأييد أو قبول فعلي لتوجهاته واقتناع ببرنامجه، فبعد فترة طويلة من الحكم وتراكم الأخطاء والأزمات تعرّض حزب المحافظين لتصويت "احتجاجي" على خلفية التردي الاقتصادي ومحاولة استلهامه ملامح شعبوية في توجهاته، كقانون ترحيل اللاجئين غير الشرعيين المعروف بقانون رواندا والذي تعهّد حزب العمال بإلغائه.

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود حالة من بدايات التشظي داخل اليمين البريطاني بين حزب المحافظين المهيمن تاريخيًا وحزب إصلاح بريطانيا الصاعد ذي الأسلوب والخطاب الشعبويين. كما أن خيبة أمل الطبقة الوسطى جرّاء نتائج البريكست "Brexit" لعبت دورًا في معاقبة الكتلة اليمينية التي أدارت الانسحاب البريطاني من التكتل الأوروبي، فارتفاع التوقعات السابق لهذا الانسحاب جاء بنتائج مغايرة عندما أصبح واقعًا.

وفي كلا الدولتين -فرنسا وبريطانيا- من الضرورة بمكان عدم المبالغة في تقييم حدة خسارة اليمين، فالتجمع الفرنسي حقق أكبر نتيجة له على الإطلاق حتى لو كانت مخيبة لآمال مؤيديه. وفي بريطانيا حقق حزب الاصلاح الشعبوي نتائج غير مسبوقة عندما فاز بخمسة مقاعد وبما نسبته 14% من التصويت المباشر، مما يشير إلى كثافة التصويت له في حواضنه الشعبية. (6)

6 Sam Francis. "Farage vows to change politics forever after win". BBC. Accessed July 12, 2024 from https://www.bbc.com/news/articles/c3gw83w8xg9o

التوجه يسارًا/ يمينًا: حالة ظرفية مؤقتة أم تبدل جذري في القناعات؟

أمن الصعوبة بناء صورة متماسكة للمشهد السياسي الأوروبي، فحتّى الرئيس الفرنسي ردّ على استقالة رئيس وزرائه بالرفض داعيًا إياه إلى مزيد من القراءة والتحليل لنتائج الانتخابات. وهذه الصعوبة تنبع من تهاوي الحواجز الأيديولوجية بين اليمين واليسار، والحواجز بين الأحزاب التقليدية والشعبوية/المتطرفة. فعلى سبيل المثال، تبنت زعيمة حزب التجمع الوطني، ماريان لوبان، في حملتها مطالب ذات طابع يساري متصل بتوزيع الثروات، أما ماكرون ذي الخلفية البنكية فقد قاد في رئاسته حملة ذات طابع هوياتي للحفاظ على قيم الجمهورية منافسًا التجمع الوطني في ميدان تجنيده المفضل.

وهو ما يدلل على أن من المضلل قراءة المشهد استنادًا على أحكام مسبقة تنبع من الخلفية الأيديولوجية لهذا التيار أو ذاك، فالضرورات السياسية تلقي بثقلها على صانع القرار أيًّا كان تموضعه السياسي للاستجابة والتكيف مع واقع الحال ومع الظرف الراهن، الأمر الذي يتطلّب قراءة المشهد وفقًا لمذهب السيولة، فتدفق المتغيرات والآراء والمعتقدات جعل من سيولة الهوية "Fluid Identity" أساسًا لاستنباط واستقراء الراهنية الأوروبية السياسية، وهي الراهنية التي ينبغي مراقبة عاملين أساسيين، الأول هو مقدرة النظام الديمقراطي على إثبات جدواه والتكيف دون فقدان جوهره، والثاني الروابط عبر ضفتي الأطلسي،(7) في حال عاد ترامب "الشعبوي" لسدة الحكم، فعندها ستكون وحدة الاتحاد الأوروبي أمام اختبار جدّي.

7 Nathalie Tocci. "Europe Is Not Ready for Trump". Foreign Policy. Accessed July 12, from https://foreignpolicy.com/2024/07/01/europe-eu-nationalism-trump-us-election/

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

www.politicsociety.org

Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع